الفصل الخامس عشر

السودان

تقع جمهورية السودان في قارة أفريقيا وتبلغ مساحتها حوالي ٢,٥ مليون كم٢ وعدد سكانها «٢٥ مليون نسمة». وتختلف السودان عن أي قطر عربي آخر، فربع السكان تقريباً من الزنوج الوثنيين الذين لا يتكلمون العربية، ويشكلون أكثرية في مساحة معينة في الجنوب، وتؤدي البعثات التنصيرية دوراً مهماً بينهم بحيث تهدد وحدة السودان الوطنية، وحاول الاستعمار خلال أكثر من نصف قرن تغذية هذه الفوارق بين أجزاء الشعب وتضخيمها فجعل المناطق الوثنية الجنوبية مناطق مقفلة أمام الشمال بعد عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)[١].

العرب والسودان

يعد السودان أحدث البلاد العربية أخذاً بالطابع العربي الإسلامي، إذ تسربت إليه العناصر العربية عن طريق البحر الأحمر ومصر، ولكن الطريق الثانية كانت أعمق أثراً، ولم يتأثر السودان بحركة الفتح العربي الإسلامي في فجر الإسلام، ولم تتوغل الجيوش العربية التي حررت مصر في الأراضي السودانية. واكتفى عبدالله بن أبي سرح عام ٢٥هـ (٦٤٦م) بفرض معاهدات على الممالك السودانية النصرانية القائمة في شمالي السودان كمملكة دنقلة (المقرة) ومملكة النوبة (المريس) ومملكة علوه (سويا) وسكان هذه الممالك يشبهون سكان مصر قبل الفتح الإسلامي في الجنس والدين،

(١) د/ فيليب رفلة، الجغرافيا السياسية لأفريقيا، القاهرة ١٩٦٥، ص٢٩٢.

وقد اعتنقوا جميعاً المذهب اليعقوبي. وارتبطوا جميعاً بالكنيسة القبطية. وكانت النوبة أكثرها اتصالاً بمصر حتى إنها زودت مصر بسلالة حاكمة (٧٥٠-٦٦٠ ق.م)[١].

واشتد ضغط القبائل العربية على السودان وازداد عدد أفرادها الذين استوطنوا السودان وثبتوا عروبته. وحدثت صدامات عديدة بين النوبيين والقبائل العربية. وأرسل حكام مصر المسلمون حملات عديدة لأسماء في الأعوام ٣١, ٢٤٠، ٢٥٦، ٦٦٥، ٦٧٤، ٦٩٠، ٧١٥، ٨٥٤، ٨٦٩، ١٢٧٥هـ أيدت القبائل العربية المسلمة وأسهمت في نشر الإسلام واللغة العربية. وتدخل سلاطين المماليك في الفتن الداخلية في النوبة وتمكنوا عام ٧١٦هـ من تنصيب ملك مسلم على النوبة.

وقامت في السودان الشمالي ثلاث ممالك إسلامية هي: مملكة الفونج ٠١١ -١٢٣٧هـ (١٥٠٥-١٨٢١م)، وسلطنة دارفور ١٠٠٥-١٣٣٥هـ (١٥٩٦-١٩١٦م)، ومملكة دنقله ٩٧٨-١٢٩٨هـ (١٥٧٠-١٨٨٠) في الركن الشمالي. والفونج قبائل زنجية زحفت من الجنوب وأسلمت وحالفت القبائل العربية، وأسست مملكة كبيرة، وكانت على نزاع مستمر مع سلطان دارفور حول السيادة على كردفان. ونشر ملوك هذه الدول الدعوة الإسلامية، وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم، ورحبوا بالعلماء المسلمين الذين قصدوهم فحببوا لهم الإقامة ومنحوهم إقطاعات، ولم يردوا لهم طلباً ولا شفاعة[٢].

(١) د. حسن محمود، الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، القاهرة ١٩٦٣، ص ٣٠٤.

(٢) د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠م.

وقد انتشرت في السودان الطرق الصوفية. فدخلتها الطريقة الشاذلية (نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي التونسي (١١٩٦-١٢٥٨) عام ٨٤٩هـ (١١٤٤٥م) ورسخت أقدامها في القرن الثامن عشر الميلادي. وغدت القادرية (نسبة إلى عبدالقادر الجيلاني ١٠٧٧-١١٦٦هـ) أكثر الطرق انتشاراً في الجزيرة، ودارفور منذ القرن السادس عشر. كذلك انتشرت الطريقة النقشبندية (نسبة إلى محمد بهاء الدين النقشبنديي (١٣٨٩هـ) والرفاعية (نسبة إلى أحمد الرفاعي ١١٨٢هـ). وتأثر السودان بالدعوة السلفية التي قامت في نجد في منتصف القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي) بأشكال مختلفة عن طريق أحمد بن إدريس الفاسي[١].

نشأ أحمد بن إدريس الفاسي ١١٧٣-١٢٥٣هـ (١٧٦٠-١٨٧٣م) في فاس واتبع الطريقة الشاذلية، ودرس في القاهرة، ثم أقام في مكة بعد عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م)، واختلف في مكة مع علمائها، فغادرها إلى صبيا في تهامة عسير عام (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٤م). وتنازع ميراثه بعد وفاته ابنه وتلميذه محمد بن علي السنوسي، ومحمد بن علي المرغني. وقدر لحفيده محمد بن علي بن أحمد بن إدريس (١٨٧٦/ ١٩١٣) أن يؤسس دولة في تهامة عسير أن أقام في دنقلة في السودان حتى عام ١٩٠٥هـ. أما السنوسي (١٧٩١-١٨٥٩) فقد نال تأييد عربان مكة وعاد إلى ليبيا لينشر دعوته في دارفور ومنطقة تشاد والصحراء الليبية.

وكان التلميذ الثاني محمد بن علي المرغني (١٧٩٣-١٨٥٣م) أبعد

(١) د/ مكي شبيكه، مملكة الفونج الإسلامية، القاهرة ١٩٦٤، ص٢٤٨.

الجميع أثراً في السودان وساعده على ذلك نسبه العلوي. درس محمد المرغني النقشبندية، والقادرية، وأخيراً الشاذلية، وتتلمذ على أحمد بن إدريس في مكة. وأرسله معلمه إلى السودان ليبشر بالدعوة فقضى زمناً في (كردفان) و (النوبة)و (سنار) (١٢٣٢/ ١٨١٧) وتزوج امرأة سودانية. وعاد إلى صبيا «عسير» حيث أقام حتى وفاة أحمد. واعترف به أشراف مكة خلفاً لمعلمه فأسس زوايا في المدينة وجدة والطائف. وأرسل ابنه محمد سر الختم لينشر الدعوة في اليمن وحضر موت، كما أرسل ابنه إلى سواكن حيث اتبعته قبائل (البجاة) و (بنو عامر) ونجح في كردفان ودنقله والنوبة وأسس الطريقة الختمية. وخلف الحسن بعد وفاته عام ١٨٦٩م ابنه محمد عثمان تاج السر ١٨٨٦م). وأيد عثمان المصريين، وقاوم المهدي، وفر بعد نجاح المهدي إلى القاهرة ومات فيها. وعاد ولداه أحمد وعلي مع الجيش المصري عام ١٨٩٦. وقاد أحمد الطريقة الختمية، وأعاد إحياءها حتى وفاته عام ١٩٢٨م، فخلفه في زعامتها الروحية أخوه على المولود عام ١٨٧٩م. وتجمع الختمية بين الشاذلية والنقشبندية[١].

الحكم المصري في السودان:

دخل الجيش المصري بلاد السودان عام ١٢٣٥ (١٨٢٠م). فقد أرسل والي مصر محمد على باشا جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل فقضى على مملكة الفونج ودخل عاصمتهم (سنار) عام ١٢٣٦هـ (١٨٢١م) ووصل إلى أقصى الجنوب. وتأخر احتلال دارفور إلى عام ١٨٧٤ حينما ألحق الزبير رحمة هزيمة بسلطانها. إلا أن مرسوم السلطان العثماني في

(١) د/ حسن محمود، والمرجع السابق، ص٣٠٨-٣٣٩.

٢١/ ١١/ ١٢٥٦هـ الموافق ٣١/ ٢/ ١٨٤١م جعل محمد على حاكماً على النوبة ودارفور وكردفان وسنار وتوابعها وملحقاتها طوال حياته على الرغم من أن دارفور لم تكن قد خضعت للحكم المصري. ولم يعطَ محمد علي بموجب ذلك المرسوم سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى مصوع لأنها كانت تابعة لحاكم جدة إبراهيم باشا (ابن محمد علي). وأصبح السودان مع مصر يكونان دولة مصرية واسعة[١].

حكم السودان في الدور المصري ١٢٣٥-١٣٠٣هـ (١٨٢٠-١٨٨٥) ستة وعشرون حاكماً، وتم في عهد خامسهم (علي خورشيد باشا) تأسيس الخرطوم التي غدت عاصمة السودان. وتأسس في الخرطوم في عهد تاسعهم (عبداللطيف باشا) مدرسة عُهِد برئاستها إلى رفاعة بك الطهطاوي فكانت أول مدرسة حديثة في السودان. وقام محمد علي باشا وعباس باشا بزيارة السودان وتفقد أحواله. إلا أن ولاة مصر لم يولوا هذه المنطقة العناية اللازمة ولم يستقروا في إدارتها على خطة واحدة، فقد حكمها محمد علي موحدة ثم حاول تجزئتها، وعهد إلى أحمد باشا بتنفيذ هذه المهمة عام (١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) ولكنه عاد فقرر الإبقاء عليها موحدة. وجرب عباس باشا التجزئة زمناً، ثم عدل عنها.

خدم المصريون السودان من نواح كثيرة، فقد وحدوا بقعة جغرافية واسعة تضم قبائل متباينة في اللون، والجنس، واللغة، والدين، والعادات، وأدخلوا إلى السودان الحضارة الحديثة، ونشروا العلم، والمعرفة، ورفعوا المستوى الصحي، والاجتماعي، وأوجدوا حكومة منظمة وعهداً مستقراً.

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، بيروت ١٩٦٤م، ص٢٥١،

وحسنوا الأوضاع الاقتصادية فأدخلوا زراعة القطن، ونشروا استعمال الملابس المنسوجة بدلاً من الملابس الجلدية، ووحدوا السودان ومصر كلتيهما في سوق كبيرة واحدة، كذلك حمى المصريون السودان مدة من الزمن من أن تصبح مستعمرة أوربية وأخروا حدوث ذلك قرناً كاملاً[1].

ووسع المصريون حدود السودان توسعاً كبيراً. فقد احتلت القوات المصرية حتى عام ١٢٨٤هـ (١٨٦٦م) كل ساحل البحر الأحمر العربي الغربي وامتداد هذا الساحل على المحيط الهندي من رأس (غردافوي) إلى (بربرة) بحيث اتصلت أملاك الخديوي بأملاك سلطان زنجبار. ووافق السلطان العثماني في ١٢٧٤هـ (أيار ١٨٥٦م) على ضم الساحل من سواكن إلى مصوع إلى باب المندب إلى مصر. وقاد البريطاني «صمويل بيكر» حملة مصرية تمكنت في عام ١٢٨٩هـ (١٨٧١م) من ضم مديرية خط الاستواء (أوغندة) إلى مصر، ولولا مخططات هذا اليهودي البريطاني بيكر لكانت أوغندة ضمن الأراضي السودانية. وتوغل الجيش المصري في الحبشة في عهد الإمبراطور يوحنا السادس (١٨١٢-١٨٨٩). ودخلت القوات المصرية مدينة (هرر)، فتنازل سلطانها المسلم محمد بن علي بن عبدالشكور عن سيادته لوالي مصر في عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ومنح الخديوي بموجب مرسوم ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ميناء زيلع. وتخطت القوات المصرية نهر جوبا جنوبا فاحتج سلطان زنجبار، وغدا القسم الأكبر من ساحل إفريقية الشرقي خاضعاً لحكم مصر. واعترفت بريطانيا في عام ١٢٥٩هـ (١٨٧٧م) سيادة مصر على جميع الساحل الإفريقي الشرقي من السويس حتى رأس

(١) د/ جلال يحيى، الثورة المهدية، القاهرة ١٩٥٩، ص ٩.

غردافوي ورأس حافون[1].

وكانت هذه بداية النهاية، فقد ثارت الحرب مع الحبشة واشتعلت نيران الفتنة في السودان وخسرت مصر وخسر العرب إفريقية الوسطى بتخطيط من الدول الاستعمارية (بريطانيا - فرنسا- ايطاليا- ألمانيا) حيث تقاسموا المنطقة، وأعطوا الحبشة جزءاً من البلاد الإسلامية بصفتها دولة نصرانية. وخاض المصريون ثلاث معارك خاسرة ضد الحبشة عام ١٢٩٤هـ (١٨٧٦م)، ونزلت قوات فرنسية في جيبوتي عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) وقوات ايطالية في عصب. وحلت الكارثة الكبرى بمصر نفسها التي احتلتها القوات البريطانية في العام التالي ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م).

وتحول رأي السودانيين في الحكم المصري بعد أن فقد صفته العربية الإسلامية، فقد امتعضوا من قبلُ من تعيين حكام أجانب «إفرنج» على مديرية خط الاستواء (صموئيل بيكر) ١٨٧٠-١٨٧٣م»، (شارل غوردون) «١٨٧٤-١٨٧٦م». ولاحظوا أن هؤلاء الأفرنج يحاربون الإسلام، وينشرون النصرانية، ويضطهدون العرب والمسلمين. وازداد عدد الحكام الإفرنج في خدمة الخديوي حتى بلغ عددهم عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) أربعة عشر حاكماً أوربياً. وبدأت بوادر الكارثة الكبرى عندما عين صموئيل بيكر «شارل غوردون» حاكماً عاماً على السودان[2].

وعبر السودانيون عن سخطهم بالثورات. فقامت أكثر من ثورة في دارفور ومديرية خط الاستواء. وكان من بين ثار سليمان بين الزبير رحمة

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٩٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩١-٢٩٢.

ورابح مولى الزبير. وفشلت هذه الثورات وقتل سليمان وفر رابح عام ١٢٩٦هـ ١٨٧٨م) إلى منطقة تشاد حيث أسس دولة إسلامية قضى عليها الفرنسيون عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م). وأخيراً قاد محمد بن أحمد الدنقلاوي المشهور «بالمهدى» ثورة ناجحة على حكومة مصر البريطانية بعيد انهيار القوات المصرية أمام الغزاة البريطانيين[١].

الثورة المهدية:

ولد المهدي في قرية قرب دنقله في ٢٧ من رجب ١٢٦٠هـ الموافق ١٢من آب- أغسطس ١٨٤٤م. وكان أبوه عربياً يعمل في صناعة القوارب الخشبية. ونشأ المهدي نشأة دينية وامتهن حرفة أبيه، ولكنها لم تصرفه عن نشر الدعوة التي آمن بها، والتي بدأها سراً عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، وجهراً في العام التالي وكثر أتباعه. وهزم في ١٢من آب و ٩ من أيلول ١٨٨١م قوات مصرية حاولت إلقاء القبض عليه، وفتك في ٢٩ من أيار ١٨٨٢م بحملة جديدة، واستفحل أمره في كردفان، واستسلمت له عاصمتها الأبيض في ١٩ من كانون أول - ديسمبر ١٨٨٣، ووقع في أسره ستة آلاف جندي. واستولى المهدي على دارفور وأعاد علي بن دينار بن زكريا سلطاناً عليها. وأباد المهدي حملة (هكس باشا) في ٦/ ١١/ ١٨٨٣م وحملة بيكر في ٢٣/ ١٢/ ١٨٨٣م. وساعده على انتصاراته أن قوات أعدائه كانت بقيادة مرتزقة أوربيين، وأن مصر نفسها كانت قد خضعت للاحتلال البريطاني، فلم تعد ثورته موجهة ضد السلطان الخليفة أو الأمير المسلم في القاهرة، بل ضد الإنكليز الذين اعتقلوا الوطنيين ونفوا عرابياً وحكموا

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص٢٥١.

البلاد[1].

ولاحت فرصة ذهبية لبريطانيا والدول الأوربية للقضاء على النفوذ العربي الإسلامي في شرقي إفريقية، وتمهيداً لذلك أشارت الحكومة البريطانية على مصر بالجلاء عن السودان، فرفض شريف باشا ذلك، واستقال، واعتذر رياض باشا عن تشكيل وزارة تنفذ الرغبة البريطانية، فشكلها «نوبار باشا» في ٦ من ربيع الأول ١٣٠١هـ (٤/ ١/ ١٨٨٤م)، وكانت مهمتها الرئيسية تنفيذ الجلاء عن السودان. وعهد (نوبار) في المرة الثانية إلى (غوردون) أن يؤمن إجلاء أكثر من خمسين ألف مدني مصري يملكون ثلاثة آلاف بيت تجاري، إضافة إلى إجلاء الأوربيين والقوات المصرية. وفشل (غوردون) في مهمته، واستولى المهدي على الخرطوم، وفقد غوردون حياته في ١٠ من ربيع الآخر ١٣٠٢هـ (٢٦/ ١/ ١٨٨٥م)، أي بعد عام واحد على صدور مرسوم تعيينه، وهكذا تكون مصر قد خسرت السودان وإفريقية الشرقية[2].

لم يثبت المهدي نفوذه إلا في جزء من ممتلكات مصر في إفريقية، في حين غدت الممتلكات الباقية نهباً للمستعمرين وفق ما خططوا له. وحاولت الدول الأوربية تنظيم اقتسام التركة المصرية، فعقدت معاهدات عديدة بينها لهذه الغاية. وارتبطت بريطانيا بمعاهدات مع إيطاليا (١٥/ ٤/ ١٨٩١م و٥/ ٥/ ١٨٩٣)، وألمانيا ١/ ٧/ ١٨٩٠م و ١٥/ ١١/ ١٨٩٣م)، وبلجيكا (١٢/ ٥/ ١٨٩٤م)، وشجعت الحبشة على احتلال (هرر)، والقضاء على

(١) د/ جلال يحيى، الثورة المهدية في السودان، ص٢١.

(٢) د/ إبراهيم العدوي، يقظة السودان، القاهرة ١٩٥٦، ص٤٩.

إمارتها الإسلامية عام ١٨٨٧م. واحتلت إيطاليا في شباط ١٨٨٥ ميناء (مصوع)، وتوغلت في أريتريا كما تقدمت في أراضي الصومال حتى نهر (جوبا) الذي كان يفصل ممتلكات مصر عن ممتلكات زنجبار. وشجع الايطاليون أميراً حبشياً اسمه «منليك» على الثورة على إمبراطوره يوحنا، وساعدته هي وبريطانيا على احتلال (هرر)، ولما قتل الإمبراطور يوحنا (١٨٧٢-١٨٨٩م) في حربه مع قوات المهدي في آذار - مارس ١٨٨٩ اعترفت إيطاليا بمنليلك إمبراطوراً، وأغرته بعقد معاهدة حماية في ٢ من رمضان ١٣٠٦هـ (٢/ ٥/ ١٨٨٩م). ولكن نشب خلاف بين ايطاليا ومنليلك الذي لم يعترف بالنص الإيطالي للمادة ١٧ من المعاهدة، وألحق هزائم كبيرة بالإيطاليين لأسماء في «عدوه» في ١٦ من رمضان ١٣١٣هـ (٢٩/ ٢/ ١٨٩٦م)، فكانت هذه المعركة سبباً في الحملة البريطانية المصرية على السودان. وبادرت الدول الأخرى إلى أخذ نصيبها من الأسلاب، فاحتلت فرنسا جيبوتي، وسيطرت بريطانية على مديرية خط الاستواء (أوغندا)، وكانت قد استولت على (زيلع) و (بربرة) «١٨٩٣-١٨٩٤». واقتسمت مع ألمانيا ممتلكات سلطان زنجبار. ولم يبق من ممتلكات مصر غير المنطقة الخاضعة للمهدي، فرأت بريطانيا أن الوقت قد حان للقضاء عليه وإنقاذ إيطاليا النصرانية التي أهينت على يد دولة إفريقية (الحبشة) وإن كانت هذه الدولة نصرانية، وقد دعمتها من قبل بريطانية والدول الأوربية ضد المسلمين[1].

قررت بريطانيا تجهيز حملة مصرية بريطانية مشتركة بقيادة بريطانية عهد

(١) نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث، القاهرة ١٩٠٣، ص١٣٧.

إليها بمهمة احتلال السودان. وبدأت الاستعدادات فجأة وعلى حين غرة بناء على أوامر لندن. وقاوم الخديوي والوطنيون المصريون هذه الفكرة، ولم يرحبوا بالقضاء على دولة عربية إسلامية بمساعدة بريطانيا. ورفض صندوق الدين المصري الموافقة على إعطاء مصر المال اللازم لتغطية نفقات الحملة. ولكن بريطانيا كانت مصممة غير مكترثة بالمعارضة فساهمت بريطانيا بثلث نفقات الحملة، وقدمت ثلث قواتها وفتحت لمصر حساباً جارياً بفائدة ٢,٥٪ لتغطية باقي النفقات. وتحركت الحملة بقيادة كتشنر ويها (٨٢٠٠ بريطاني، ٢٠,٠٠٠ مصري وسوداني) في أيار ١٨٩٨م، واحتلت دنقلة، وهزمت خليفة المهدي عبدالله التعايشي (الذي خلف المهدي في ٩ من رمضان ١٣٠٢هـ، ٢٢ أيار ١٨٨٥م)، وأجبرت قوة فرنسية على إخلاء فاشودة، وقتل التعايشي في ٣ من شوال ١٣١٥هـ ٢٤ من شباط ١٨٩٨م فانتهت دولة الدراويش أو الأنصار التي عاشت خمس عشرة سنة، والتي جعلت في السودان حركة دينية جديدة، وأوجدت كياناً سودانياً[١].

الحكم الثنائي:

وبدأ في السودان عهد عجيب دام أكثر من نصف قرن. فقد عقدت معاهدة مصرية بريطانية في ٨ من رمضان ١٣١٦هـ (١٩ من كانون الثاني ١٨٩٩م) أخضع السودان بموجبها لحكم ثنائي مصري بريطاني مع رفع العلمين البريطاني والمصري. ونجا السودان بموجب هذه المعاهدات من الامتيازات الأجنبية، ولم يبق للمحاكم المختلطة أي سلطان فيها. ولكنها خضعت لحاكم عام بريطاني يعينه الخديوي بموافقة بريطانيا. وجعل الحاكم

(١) نعوم شقير، المرجع السابق، ص ٣٧٤.

العام رئيساً أعلى للإدارة المدنية والعسكرية وحاكماً مطلقاً متمتعاً بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. ولم تعد القوانين والقرارات الوزارية المصرية سارية المفعول في السودان، ولم يبق لمصر في السودان غيرُ العلمِ، وبعضِ القوات المسلحة الخاضعة لقيادة بريطانية، وإعفاء جمركي للبضائع المصرية. وتحملت مصر مسئولية سد العجز في موازنة السودان الذي بلغ ربع مليون جنيه في العام الأول، وتضاعف بعد أربعة أعوام. وازداد ألم المصريين حينما رأوا شريكهم يستقل في حكم السودان يوجهه وجهةً معاديةً لمصر، كما عدّ المصريون يوم توقيع الاتفاقية يوم حزن وأسى[1].

تقلب على حكم السودان خلال مدة الحكم الثنائي تسعة حكام بريطانيون من أبرزهم «كتشنر» و «ونجت» و «ستاك» و«روبرت هاو». وساعد الحاكم البريطاني ثلاثة أمناء للإدارة والقضاء والمال، إضافة إلى عدد من مديري الدوائر، وشكل عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) مجلس عرف باسم «مجلس الحاكم العام» برئاسة الحاكم وعضوية أمنائه الثلاثة ومديري دوائر المعارف، والأشغال، والصحة، والشؤون الاقتصادية. ومنح هذا المجلس حق إقرار الموازنة وتصديق القوانين والمشروعات وإجراء التنقلات بين الموظفين وممارسة صلاحيات الحاكم في حالة غيابه. ولكن سلطات الحاكم كانت في الواقع مطلقة لا يقيدها إلا الإيعازات والتعليمات التي يتلقاها من الحكومة البريطانية بواسطة ممثلها في القاهرة الذي عد مرجع الحاكم المباشر.

ولم تهتم حكومة السودان برفع مستوى السكان أو التقدم بهم نحو الاستقلال الذاتي كما كانوا يدعون. فلم يشترك السودانيون في الحكم بأي

(١) د/ محمود فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٢٩١.

شكل من الأشكال، ولم يؤخذ لهم رأي ولم تفتح أمامهم المناصب العالية. واحتل الإنكليز بعد نصف قرن المناصب العليا جميعها، وأكثر الوسطى، بحيث شغلوا قرابة ١١٪ من المجموع العام للوظائف، في حين نال شركآؤهم في الحكم الثنائي (المصريون) خمس هذه النسبة العددية، ولكنه لم يشغلوا إلا وظائف متوسطة. ولم تزد نسبة الموظفين السودانيين عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) على ٣٧٪، فارتفعت إلى النصف عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) واستقرت بعد عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) على ٨٥٪، إلى أن تمت سودنة الوظائف جميعها في عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م)[١].

وأبدت حكومة السودان اهتماماً قليلاً بنشر التعليم. فقد كان عام ١٣١٦هـ (١٨٩٩م) حجر الأساس لكلية «غوردون» التي جمع «كتشنر» تكاليفها في لندن لتخليد ذكرى الجنرال «غوردون». وكانت في أول أمرها مدرسة ابتدائية، فأصبحت ثانوية عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م)، وافتتحت أول مدرسة للبنات في السودان عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م) وارتفع الرقم بعد ثلاثة عشر عاماً إلى خمس مدارس. وفي الذكرى الخمسين للاحتلال البريطاني لم ترتفع مخصصات التعليم في الموازنة لأكثر من ١٠٪، وبقيت نسبة التعليم ٤٪، وعندما استقلت السودان وجلا الإنكليز عنها كان عدد المدارس والطلاب فيها مساوياً لعددهم في الأردن التي يبلغ عدد سكانها عشر سكان السودان. ولكن الإنكليز لم يفقدوا عنايتهم بتخليد قادتهم فافتتحوا كلية «كتشنر» للطب عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م)، وغدت كلية غوردون كلية آداب عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) وأخيراً، في عهد الاستقلال، تأسست جامعة

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٢٩٢.

الخرطوم في ١٦ من ذي الحجة ١٣٧٥هـ (٢٤ من تموز (يوليو ١٩٥٦م).

واعتمدت السودان في التعليم العالي على الجامعات المصرية. ولما جمدت الصلات الثقافية مع مصر أواخر عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م)، إثر مقتل «السردار لي ستاك»، وجهت البعثات الجامعية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وبدأت أفواج خريجي جامعة بيروت تصل إلى السودان بعد عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) بعد أن ازدادوا اتصالاً بالعالم العربي، وغدوا أكثر تفهماً لمشكلاته. وعندما أصبحت كلية غوردون كلية جامعية تقدم طلابها إلى فحوص جامعة لندن طلاباً خارجيين. وأخيراً بدأت حكومة السودان بعد الحرب العالمية الثانية بإرسال بعثات إلى الجامعات البريطانية، أما سكان جنوبي السودان فقد رأت انكلترا أن يحولوا إلى جامعة «ماكريري» في أوغندة، لتحقيق فصل الشمال عن الجنوب.

واعتمدت السودان، كأكثر البلاد العربية، على المطبوعات والصحف المصرية. وأصدرت حكومة السودان عام ١٢١٦هـ (١٨٩٩م) جريدة «الجازيت السودانية» الرسمية التي نشرت في عددها الأول اتفاقية الحكم الثنائي. وأصدر أصحاب المقطم المصرية جريدة السودان عام ١٣٢١هـ (١٩٠٣م) وهي نصف أسبوعية، ثم توقفت عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م). وصدرت مجلة «غرفة التجارة السودانية» عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، وصدرت صحف أخرى بعد ذلك كجريدة «الخرطوم» و«كشكول المساح» ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م)، وجريدة «رائد السودان» ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م). وبلغ عدد الصحف الصادرة عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) تسع صحف، ثم ارتفع الرقم بعد عشرة أعوام إلى أربع عشرة. ووجدت صعوبات شديدة في وجه

الصحف المصرية بعد مقتل السردار (لي ستاك)، وحاولت السلطات البريطانية منع تداولها[1].

النضال السياسي والكفاح الوطني:

ولم يبد السودانيون مقاومة تذكر في أول الأمر لهذا الوضع الشاذ الذي عاشوه، وربما كان عصيان (علي بن دينار بن زكريا) سلطان دارفور هو أول حركة سودانية لمقاومة الاحتلال. وسارعت السلطات البريطانية إلى القضاء على السلطان قبل أن يبدأ ثورته، فهزمته في ٢٠ من رجب ١٣٣٤هـ (٢٢ من أيار ١٩١٦م)، واحتلت عاصمته «الفاشر» في اليوم التالي. وأصابت السلطان رصاصه قتلته. وقد سوَّغ الانكليز عملهم العدائي بأن ادعوا أن السلطان كان ينوي الثورة متأثراً بالدعاية العثمانية الألمانية، وأنه كان على اتفاق مع السنوسي الذي هاجم حدود مصر الغربية. وهدأت الأحوال في السودان بعد ذلك نهاية الحرب.

وكان السودانيون شديدي التأثر بالأحداث المصرية خلال السنوات السبع التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد تحمسوا لثورة ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) وتأثروا بأبحاث لجنة «ملنر». وعندما أصدرت بريطانيا تصريح شباط ١٩٢٢م الذي ألغت فيه الحماية احتفظت لنفسها بحق خاص في السودان وتدخلت بريطانيا عام ١٣٤١هـ (١٩٣٣م) لتجبر المصريين على تغيير نص المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور[2].

وفي السودان أصدر الملازم الأول علي عبداللطيف في رمضان ١٣٤٠هـ

(١) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ص ١١٥، القاهرة ١٩٦٦.
(٢) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٤٧٥.

(أيار (مايو) ١٩٢٢م) نشرة سماها «مطالب الأمة السودانية» فاعتقل عاماً واحداً. ولكنه خرج من السجن أقوى وأشد إيماناً من ذي قبل. فألف في أيار ١٩٢٤م جمعية «اللواء الأبيض» وجعل على هذا اللواء رسم وادي النيل، وجعل للجمعية فروعاً قوية الاتصال بالمركز في الخرطوم، وساعده رفاقه وهم: عبيد الحاج، وحسن شريف، وحسن صالح، وصالح عبدالقادر. واستغل الأعضاء كون أكثرهم من موظفي البرق والبريد لينشروا دعوتهم وأخبارهم في أرجاء السودان. وقامت مظاهرات في (الخرطوم) و (أم درمان) ضد بريطانيا. وعندما هتف بالمتظاهرين أحد أعضاء اللواء الأبيض «أيها الناس من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فليهتف معي: فلتحيَ مصر ولتسقط بريطانيا». رددت الجموع هذا الهتاف بحماسة ولم تستطع السلطات البريطانية السكوت عن هذا النشاط، فبادرت إلى استعمال الشدة والعنف، واعتقلت رئيس الجمعية وعدداً من أعضائها وقدمتهم إلى المحاكمة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وأصدرت المحكمة أحكامها ضد المتهمين بمدد متفاوتة، وقامت مظاهرات سلمية احتجاجاً على هذه الأحكام الجائرة[1]. وثارت حماسة طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم فخرجوا في ٩ من محرم ١٣٤٣هـ(٩/ ٨/ ١٩٢٤م) بمظاهرة مسلحة طافت شوارع العاصمة. ووصلت قوة بريطانية حاصرت المدرسة واعتقلت عدداً من الطلبة. وقدمتهم إلى المحاكمة، فحكم على بعضهم بالسجن ستة أعوام. وأساءت سلطات السجن معاملة المعتقلين من الطلبة وأعضاء اللواء الأبيض، فقاموا بثورة في السجن فشددت الأحكام عليهم، وتشكلت إذ

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص٥٤٤.

ذاك جمعية الاتحاد السوداني برئاسة أحمد أمين المصري، وعضوية عدد من الضباط المتقاعدين. وقامت الجمعية بجمع التبرعات لأسر المعتقلين. وبادرت السلطات إلى اعتقال رئيس الجمعية، وعدد من الأعضاء فحكم على الرئيس بالسجن سبع سنوات وشرد الباقون.

وأصيبت الحركة الوطنية في مصر والسودان بصدمة عنيفة بل بكارثة إثر مقتل «لي ستاك» الحاكم العالم للسودان في ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٤٣هـ (١٩ من تشرين الثاني ١٩٢٤). فقد وجه الجنرال اللنبي في ٢٢ من تشرين الثاني إنذاراً شديداً عجيباً ترك جروحاً عميقة في مصر والسودان. وطالب مصر بسحب قواتها من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وأعلمها بأن حكومة السودان ستزيد مساحة الأراضي المزروعة في الجزيرة إلى أكثر من ثلث مليون فدان. وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالانسحاب من السودان، فأعلنت الوحدات السودانية تضامنها معهم، وتحركت وحدة سودانية مؤلفة من ١٢٠ جندياً من ثكناتها قاصدة ثكنات الجيش المصري في موكب حربي مارة بشارع غوردون. وتصدت لها قوة انكليزية ووقعت معركة عنيفة أبلى فيها السودانيون بلاء حسناً، وقدموا تضحيات كبيرة، وكبدوا القوات البريطانية خسارة كبيرة، غير أن الغلبة في النهاية كانت للانكليز الذين أسروا من نجا من القتل، وحكم على ثلاثة من الضباط بالإعدام وهم سليمان محمد، وحسن فضل المولى، وثابت عبدالرحيم، وأعلن في ٢٢ من جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ (١٧/ ١/ ١٩٢٥م) عن تأسيس قوة دفاع السودان التي جعل الحاكم العام قائدها الأعلى[١].

(١) د/ مكي شبيكه، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

ذلك الموقف الرائع يدل على روابط الود بين الشمال والجنوب، ولكن الإدارة الانكليزية نفذت على أي حال، وتم إجلاء المصريين. وحاولت انكلترا أن تسترضي السودانيين، فأحلَّت السودانيين محل المصريين في الوظائف التي كان يشغلها هؤلاء، ولم تكن محاولة السودنة التي ظهرت آنذاك لصالح السودانيين، وإنما كانت حلقةً من حلقات التقسيم الذي أراده الانكليز من عهد مبكر، وكانت خطتهم أن يفصلوا السودان عن مصر. ثم يقوموا بعد ذلك بتجزئة السودان وتقسيمه وذلك بضم جنوبي السودان إلى أوغندا وكينيا. وقد نجحوا في بعض هذه المحاولات.

وخففت حكومة السودان إجراءاتها لمنع اتصال المصريين بالسودانيين عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، وأزالت أكثر القيود إثر عقد معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، وأبيح للمصريين حرية الانتقال إلى السودان، وحرية التملك والتجارة والتوظيف. وعادت قوة مصرية إلى السودان لتصبح خاضعة لقيادة الحاكم العام. ولم تحاول مصر أو بريطانيا أخذ رأي السودانيين في هذه الموضوعات[1].

مؤتمر الخريجين:

وكان طبيعياً ألا يتقبل المثقفون السودانيون هذا التجاهل المهين لهم ولا سيما من مصر، فبادروا إلى تنظيم أنفسهم وإثبات وجودهم. وتنادى المثقفون في صيف عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) إلى عقد مؤتمر عام، يجمع شملهم ويمكنهم من الوصول إلى رأي حول مستقبل البلاد. واتفقوا في أواخر عام ١٣٥٦هـ (شباط ١٩٣٨م) على تشكيل مؤتمرالخريجين الذي ضم

(١) عبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان، ص ١٧٩-١٨٩.

ألفا وستمائة عضو. وعقد اجتماع عام لهيئة المؤتمر حضره أكثر من ثلثي الأعضاء (١١٨٠) عضواً، وأقر المؤتمرون دستور المؤتمر، وانتخبوا مجلساً استشارياً من ستين عضواً. وانتخب أعضاء المجلس هيئة تنفيذية من ستة عشر عضوا. وبادرالأمين العام للهيئة التنفيذية (إسماعيل الأزهري) إلى توجيه رسالة إلى أمين السر الإداري لحكومة السودان في ٣ من ربيع الأول ١٣٥٧هـ (٢ من أيار ١٩٣٨م) أعلمه بتشكيل المؤتمر، وانتخاب مجلس استشاري، ولجنة تنفيذية حسب نظام المؤتمر. وذكر الأزهري في رسالته أن أهداف المؤتمر وواجباته نحو الوطن تتمثل في شيئين هما: العمل ضمن حدود القانون على رفع مستوى الشعب الاجتماعي، وتنظيم وسائل التعاون، وإطلاع الحكومة على وجهة نظر الأعضاء كمجموعة لأن «مسؤولية البلاد تقع على عاتقنا». وأكد الأزهري في رسالته أن أعضاء المؤتمر لا يطالبون بمراكز عالية لأنفسهم. وجاء جواب أمين السر على هذه الرسالة بعد عشرين يوماً مخيباً للآمال. فقد أشار إلى أن الإدارة علمت بوجود المؤتمر، ولكنها ترى أن أعضاء المؤتمر لا يمثلون الشعب السوداني ولا يصح لهم التكلم باسمه.

بقي نشاط المؤتمر محدوداً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. وأقام المؤتمر حفلة شاي لرئيس الوزراء المصري «علي ماهر باشا» الذي زار السودان عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م)، وطالب خطباء الحفلة مصر بمساعدة المؤتمر على بلوغ أهدافه الاجتماعية. ولم يرق هذا القولُ والعملُ الحكومة السودانية، فسعت إلى شل نشاط المؤتمر. وساعد على ذلك الخطر الإيطالي الجاثم على حدود السودان.

واستثارت أحداث مصر السودانيين للعمل مرة أخرى، ففي محرم ١٣٦١هـ (شباط ١٩٤٢م) وجهت بريطانيا إنذارها المهين، وفرضت على مصر وزارة ترضاها. وكان أمراً طبيعياً أن يفقد السودانيون أملهم الذي عقدوه على مصر بعدما رأوا من تخاذل أحزابها وتطالبهم بأنانية وحقد على الحكم. واتجه المؤتمر اتجاهاً جديداً في نضاله فلم يعد يطالب بالوحدة بل طالب «بمنح السودان - بحدوده الجغرافية- حقّ تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة»[١].

ووجه المؤتمر في ١٧ من ربيع الأول ١٣٦١هـ (٣ من نيسان ١٩٤٢م) مذكرة إلى الحاكم العام شرح فيها مطلب الشعب السوداني كما يلي:

١- اصدار تصريح مصري بريطاني يمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة.

٢- تأسيس هيئة تمثيلية سودانية لإقرار الموازنة والقوانين.

٣- تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين، وتخصيص مالا يقل عن ١٢٪ من الموازنة للتعليم.

٤- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

٥- إلغاء قوانين المناطق المقفلة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.

٦- وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.

---

(١) عبدالكريم غرايبة، تاريخ افريقيا العربية، دمشق ١٩٦١م ص ٥٥-٧٥.

٧- وقف الهجرة إلى السودان ما عدا ما قررته المعاهدة الإنكليزية المصرية.

٨- عدم تجديد عقد الشركة الزراعية صاحبة امتياز الجزيرة.

٩- إعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم، بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية، وقصر الوظائف على السودانيين. أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لملئها في نهاية المدة.

١٠- تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

١١- وقف الإعانات لمدارس الإرساليات التنصيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب. وقد رد أمين السر الإداري على هذه المذكرة رداً جافاً أنكر فيه على المؤتمر دعواه بتمثيل جميع السودانيين، وتحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنية. وأعاد المذكرة. ونصح أمين السر المؤتمر بأن يقصر نشاطاته على الشؤون الداخلية حتى يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به. غير أن أمين السر أكد في رده عزم حكومة السودان على استشارة الرأي العام السوداني المسؤول إذا ما قررت مصر وبريطانيا إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة[١].

وانقسم أعضاء المؤتمر على أنفسهم. فقد وثق بعضهم بحسن نيات بريطانيا، ولم يؤيدوا الوحدة مع مصر بل طالبوا بالاستقلال التام، في حين رأي فريق آخر أن على السودانيين الاستمرار في النضال بالتعاون مع مصر،

(١) المرجع السابق.

وأن بريطانيا لا يوثق بها. ولجأ الفريق الأول إلى السيد عبدالرحمن المهدي، فأيدهم وأصبح راعي حزب الأمة الذي تأسس في ربيع الأول ١٣٦٤هـ (شباط ١٩٤٥م)، في حين أسس الفريق الآخر حزب الأشقاء برعاية المرغني، وقد عمدت حكومة السودان إبان الحرب إلى تأسيس مجلس استشاري لشمالي السودان عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، فلم تعارض حكومة مصر الوفدية ما حدث بل أقرته وحَمَل الأشقاء وهم أصحاب الأكثرية في المؤتمر على هذا المشروع وعدوه بداية تجزئة بين الشمال والجنوب ودعوا إلى مقاطعته. ولكن المجلس الاستشاري أثبت وجوده، وقام بأعماله، وطالب بأن يؤخذ رأيه في المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول مصير السودان[1].

وكانت بريطانيا قد وافقت، بإلحاح من مصر، على الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م). وقرر مؤتمر الخريجين (بجناحيه) اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن رأي السودانيين وإسماع صوتهم. فذهب وفد سوداني إلى مصر ليعرض على وفدي بريطانيا ومصر وجهة النظر السودانية. ولكن مصر تمسكت بشكل غير لبق بسيادتها على السودان فعاد الوفد السوداني فاشلاً حزيناً.

وأبدى المؤتمر نشاطاً مهماً في الدفاع عن حقوق السودان. وقدم في ١٧ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ (٢٣تشرين الأول ١٩٤٥م) مذكرة إلى الحاكم العام طالب فيها بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر، وتحالف مع بريطانيا، على أن تقرر الحكومة السودانية وحدها نوع الاتحاد والتحالف، كما طالب بإطلاق الحريات العامة، وتأليف لجنة مشتركة نصفها من

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٤١٤-٤١٥.

السودانيين (بينهم المؤتمر) والنصف الآخر من المصريين والانكليز لوضع مشروع تولي السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر وقت.

وتعثرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، فاستقلت بريطانيا بالعمل في السودان ووجهته وجهة ترضاها. وكانت بريطانيا قد نمت الإدارة خلال المدة التي بين ١٣٤٠-١٣٦٦هـ (١٩٢٢-١٩٤٧م)، وأسست المجلس الاستشاري لشمالي السودان عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، واستغلت بريطانيا الخلاف مع مصر حول تفسير بروتوكول السودان الملحق باتفاقية (صدقي - بيفن) لكسب تأييد الرأي العام السوداني. واقترح الحاكم العام في ٥ من شوال ١٣٦٦هـ (٢٢ من آب ١٩٤٧م) تأسيس مجلس تشريعي، وآخر تنفيذي فوافقت مصر من حيث المبدأ، ولكنها طالبت بزيادة صلاحيات المجلسين وإعطاء مصر صوتاً. ورفضت مصر، إرضاءً لها، مقعدين في المجلس التنفيذي فسارعت بريطانيا إلى تطبيق الفكرة منفردة. وقد قدم الحاكم العام مشروعة النهائي في أواخر عام (١٩٤٨م) الذي أعطى المجلس التشريعي حق التشريع في جميع الأمور باستثناء:

(١) قانون تأسيسه.

(٢) علاقات السودان مع مصر وبريطانيا والدول الأخرى.

(٣) الجنسية السودانية[١].

وأبيح للمجلس أن يشرّع في موضوعات النقد والدفاع والأقليات إذا وافق على ذلك المجلس التنفيذي. وتشكل المجلس التشريعي من «٩١» عضواً كان منهم الأعضاء الستة الانكليز في المجلس التنفيذي، وعيّن الحاكم

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٣٧٠-٣٧٥.

البريطاني «٣٣» سودانياً، وانتخب الباقون (عشرة بالانتخاب المباشر). وجعل عدد أعضاء المجلس التنفيذي اثني عشر نصفهم انكليز، والنصف الآخر سودانيون، ثلاثة منهم يشغلون مناصب رئاسة دوائر الزراعة، والتعليم، والصحة. زيد عدد السودانيين إلى سبعة في منتصف ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) حينما ملأ سوداني منصباً كان يحتله بريطاني. ومنح الحاكم العام صلاحية تعيين أعضاء المجلس التنفيذي، وعُدُّوا مسؤولين أمامه، ومنح حق نقض قرارات المجلس وإبداله[١].

ودخلت القضية السودانية مرحلة جديدة خلال عامي ١٣٧١-١٣٧٢هـ (١٩٥١-١٩٥٢م). فقد اتخذ مجلس النواب المصري في ١٥ من محرم ١٣٧١هـ (١٥/ ١٠/ ١٩٥١م) قراراً بإلغاء معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، واتفاقية (١٨٩٩م) ١٣١٦هـ، كما عدل المواد ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصري. وأصبح لقب ملك مصر بموجب هذا التعديل «ملك مصر والسودان» كما عد السودان جزءاً من مصر، على أن تنظم حكم السودان بموجب قانون خاص. وأقر المجلس في اليوم نفسه هذا القانون الذي نص على تشكيل جمعية سودانية منتخبة تضع للسودان دستوراً ينص على تأليف مجلس منتخب أو مجلسين أحدهما منتخب، وتشكيل مجلس وزراء سوداني مسؤول أمام مجلس النواب يعينه ويعزله الملك. وأكد القانون على وجوب النص على فصل السلطات في الدستور السوداني.

ولم تقف بريطانيا مكتوفة اليدين أمام ما حدث بل بادرت إلى اتخاذ تدابير دستورية في السودان. وكانت قد شكلت في آذار ١٩٥١م لجنة

(١) نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث جـ٣، ص ٢٥٤-٢٧٥.

ضمت ثلاثة عشر سودانياً برئاسة قاض بريطاني. كما ضمت إليها مستشاراً قانونياً بريطانياً. واستقال ستة من الأعضاء السودانيين لتشككهم في نوايا بريطانيا. وانفرد الرئيس البريطاني ومستشاره بوضع مشروع للحكم الذاتي، قدم إلى الجمعية التشريعية في ٨ من رجب ١٣٧١هـ (٢ من نيسان ١٩٥٢م)، وجاء المشروع مخيباً للآمال إذْ أعطى الحاكم العام سلطات مطلقة تمكنه من تجاهل مجلس الوزراء ومجلس النواب[١].

وكانت مصر تعاني في ذلك الوقت أزمات وزارية متلاحقة إثر حريق القاهرة، وإقالة وزارة النحاس. ولما شكل الهلالي وزارته الأولى بادر إلى توجيه الدعوة إلى السيد المهدي لزيارة القاهرة أو إرسال وفد إليها للدخول في مفاوضات حول مصير السودان. وكان المهدي إذ ذاك حانقاً على بريطانيا، وشعر أن بريطانيا تتنكر لوعودها السابقة له بالعمل على استقلال السودان، واعتقد المهدي أن الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أسسه إبراهيم بابكر بدري في ٢٠ من ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٨ من كانون الأول ١٩٥١م)، إنما قام بإيعاز بريطاني ليزاحم حزب الأمة الذي يرعاه المهدي. ودعا الحزب الجديد إلى حصول السودان على استقلاله بعد مرحلة من النضج والازدهار يتمكن خلالها الشعب السوداني من استيعاب فكرة الحكم الذاتي. ولما شعر المهدي أن مصر راغبة في التفاهم معه، ورأى أن بريطانيا قد خدعته، سارع إلى تلبية الدعوة وإرسال وفد إلى مصر لمفاوضة الهلال.

وتلاحقت الأحداث في مصر بحيث لم تسمح بإجراء مفاوضات مفيدة، فقد استقال الهلالي في ٦من شوال ١٣٧١هـ (٢٨ من حزيران

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٤٧٥-٤٨٠.

١٩٥٢). وشكل حسين سري وزارة عاشت عشرين يوماً، ثم عاد الهلالي إلى الحكم، وقامت الثورة في اليوم التالي في ٢ من ذي القعدة (٢٣ من تموز ١٩٥٢م)، وتنازل الملك فاروق عن العرش مساء ٥ من ذي القعدة (٢٦ من تموز) من العام نفسه. وأخيراً شكل اللواء محمد نجيب وزارة عسكرية اتخذت إجراءات حاسمة نحو السودان. ووصل المهدي وزعماء الأحزاب الاستقلالية السودانية إلى القاهرة في ١ صفر ١٣٧٢هـ (العشرين من تشرين الأول). وتوصلت الأحزاب إلى اتفاق مع مصر بعد تسعة أيام. وصيغت هذه الاتفاقية بشكل مذكرة أرسلتها مصر إلى بريطانيا في ١٣ من صفر ١٣٧٢هـ (الثاني من تشرين الثاني). واقترحت مصر إعطاء السودانيين حق تقرير مصيرهم في جو حيادي حر خلال فترة انتقالية ينتهي بانتهائها الحكم الثنائي، وتعود السيادة للشعب السوداني. واقترحت مصر أن يمارس الحاكم العام سلطاته خلال فترة الانتقال بمساعدة لجنة مؤلفة من مصري وبريطاني وسودانيين برئاسة هندي أو باكستاني. كما اقترحت تشكيل لجنة سباعية من مصري، وبريطاني، وأمريكي، وثلاثة سودانيين، برئاسة هندي أو باكستاني لتشرف على الانتخابات. ورحبت الأحزاب السودانية بهذه الاقتراحات ووقع في ٢٣ من ربيع الآخر ١٣٧٢هـ (١٠ من كانون الثاني ١٩٥٣م) على اتفاق بينها تعهدت فيه بالتمسك بالمذكرة المصرية مع المطالبة بتعديلها لصالح السودانيين. ولم ترد بريطانيا بداً من الرضوخ لما حدث فوقعت مع مصر اتفاقية السودان في ٢٢ من جمادى الأولى ١٣٧٢هـ (١٢ من شباط ١٩٥٣م[1]).

(١) د/ مكي شبيكه، السودان عبر القرون، ص ٤٧٥-٤٨٠.

وخطت السودان خطوات سريعة في طريق الاستقلال. فقد أجريت الانتخابات، ونالت الأحزاب التي تطالب بالاتحاد مع مصر أكثرية المقاعد. وكان توزيع المقاعد على الأحزاب في مجلس النواب (٩٧ مقعداً والشيوخ (٣٠مقعداً) كما يلي:

١- حزب الأمة: نال ٢٤ مقعداً في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. تأسس هذا الحزب عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) وترأسه عبدالله خليل ورعاه السيد المهدي. ودعا الحزب إلى استقلال السودان التام عن مصر، وعدم الدخول في أي اتحاد أو وحدة معها.

٢- الحزب الوطني الاتحادي: نال ٥١ مقعداً في مجلس النواب، و٢٢ مقعداً في مجلس الشيوخ. تأسس هذا الحزب أوائل عام ١٣٦٢ (١٩٥٣م) برئاسة إسماعيل الأزهري ورعاية الميرغني. وضم الحزب جميع الأحزاب الاتحادية كحزب الأشقاء ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م). وحزب الجبهة الوطنية التي شكلها ميرغني حمزة في ١٣٦٨ (١٩٤٩م).

٣- الحزب الاشتراكي الجمهوري: نال ٣ مقاعد في مجلس النواب، شكله إبراهيم بدري في عام ١٣٧٠هـ(١٩٥١م) ودعا إلى التدرج في طريق الاستقلال.

٤- حزب الجنوب الحر: نال ٩ مقاعد في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. طالب باستقلال ذاتي للجنوب.

ونال المستقلون اثني عشر مقعداً في مجلس النواب، ومقعدين في مجلس الشيوخ. وعين الحاكم العام أربعةً شيوخ من حزب الأمة، وعشرة من الحزب الوطني الاتحادي، وشيخاً واحداً من الحزب الجمهوري، وثلاثة من حزب الجنوب، وشيخين مستقلين.

عقد مجلس الأمة السوداني الأول جلسته الأولى في منتصف عام ١٣٧٣هـ (مطلع عام ١٩٥٤م)، وانتخب إسماعيل الأزهري رئيساً لوزراء السودان. وأتم الأزهري تشكيل وزارته من بين أعضاء مجلس الأمة، ومارست هذه الوزارة سلطاتها على الفور. كما أتمت لجنة السودنة في (تشرين الثاني ١٩٥٥م) سودنة جميع وظائف الإدارة والجيش والشرطة[١].

وبعد أن تمت عملية السودنة قرر مجلس الأمة السوداني في ٢٨ من ذي الحجة ١٣٧٤هـ (١٦/ ٨/ ١٩٥٥م) السير في عملية تقرير المصير، وطالب كلاً من بريطانيا ومصر بسحب قواتهما خلال ثلاثة شهور من هذا الإخطار، وتم حقاً جلاء القوات المصرية والبريطانية يوم ٢٨ من ربيع الأول ١٣٧٥هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م) فلم يبق على أرض السودان جندي واحد غير سوداني.

وعلى الرغم من المحاولات الأجنبية والدسائس في إثارة تمرد في الجنوب لعرقلة تقرير المصير، استطاعت الحكومة السودانية القضاء على التمرد، وسيطرت سيطرة تامة على الجنوب، ولم تعق الثورة إجراءات تقرير المصير، واتجه الرأي إلى تقرير المصير بطريق الاستفتاء المباشر.

واجتمع مجلس الأمة السوداني في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ الموافق (١٩ من كانون الأول ١٩٥٥م) ليتخذ أخطر قرار في تاريخ السودان. وقرر المجلس إعلان استقلال السودان، وتشكيل لجنة سيادة خماسية، وتكوين جمعية تأسيسية تعطي الاعتبار الكافي لتشكيل حكومة اتحادية للمديريات الجنوبية الثلاث. وأقر المجلس في غرة شهر رجب

(١) د. عبدالكريم غرايبة، تاريخ أفريقيا العربية ص ٧٥، ٨٥.

((أواخر عام ١٩٥٥م) الدستور المؤقت الجديد، والعلم السوداني (الأزرق والأصفر والأخضر رمز النيل والصحراء والزراعة).

واحتفلت السودان في الأول من رجب من عام ١٣٧٥هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٥٦م) باستقلالها وقيام النظام الجمهوري فيها، وبادرت مصر وبريطانيا إلى الاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة في اليوم نفسه، وغدت السودان عضواً في الجامعة العربية في ١٩ من رجب (١٩ من كانون الثاني)، وعضواً في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني من العام نفسه[١].

وتقلب الزمان بالأزهري. فقد بدأ من أنصار الاتحاد مع مصر، ثم غير رأيه أوائل عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م)، وظهر الفتور بينه وبين وفد مصر واضحاً في مؤتمر «باندونغ» (نيسان ١٩٥٥م)، وأعلن رأيه صريحاً حينما نادى بقيام جمهورية سودانية مستقلة فالتقى بذلك مع حزب الأمة. ولكن عمله هذا لم يحم حزبه ولا وزارته. فقد كان خلافه مع الطائفة الختمية عميقاً بعدما شعر الميرغني بأن الأزهري لا يؤيد النفوذ الميرغني للطريقة الختمية. وتصدع الحزب وانشق عنه علي عبدالرحمن وميرغني حمزة وغيرهما، وشكلوا عام (١٩٥٦م) حزب الشعب الديمقراطي الذي رعاه الميرغني. وطوح هذا الانقسام بوزارة الأزهري، فشكل عبدالله خليل زعيم حزب الأمة وزارة ائتلافية في ٢٦ من ذي القعدة ١٣٧٥هـ (٤ من تموز ١٩٥٦م)، وضمت وزارته ستة وزراء من حزب الأمة وستة من حزب الشعب الديمقراطي، وواحداً عن الاشتراكي الجمهوري، وثلاثة من حزب الجنوب الحر.

(١) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص ٤٨٥.

ولم يكن السودانيون عامة، ولا الأزهري خاصة خصوماً للوحدة مع مصر، وإنما كانوا من أنصارها ودعاتها، إلا أن الإطاحة بمحمد نجيب، وإساءة صلاح سالم الذي ذهب داعية للوحدة، والحكم الاستبدادي الظالم الذي ظهر في مصر كل هذا غير من آراء الأزهري والسودانيين ففضلوا الاستقلال عن الوقوع في الاستبداد.

وبدأت انتخابات الجمعية التأسيسية (ثاني انتخابات في السودان) في ٨ من شعبان ١٣٧٧هـ (٢٧ من شباط ١٩٥٨م) وانتهت في العاشر من آذار لإملاء ١٧٣ مقعداً في مجلس النواب. ونال حزب الأمة نصراً كبيراً، وكسب ٦٣ مقعداً في مجلس النواب، في حين لم ينل الحزب الوطني الاتحادي غير ٤٥ مقعداً. ونال حزب الشعب الديمقراطي ٢٧ مقعداً، وحزب الجنوب الحر ٢٠ مقعداً. والمستقلون ١٨ مقعداً. وكسبت هذه الأحزاب في مجلس الشيوخ بالتعيين والانتخاب نسباً متقاربة: الأمة ١٤، الاتحادي ٥، الشعب ٥، الجنوب والمستقلون ٦. وألف أثناء ذلك عمر بن الخليفة عبدالله التعايشي حزب التحرير الوطني الذي لم ينل أي مقعد في مجلس الأمة. وشكل عبدالله خليل وزارة ائتلافية جديدة في (٢٧/ ٣/ ١٩٥٨م) سرعان ما إنهار ائتلافها. ولم يكن في الإمكان تشكيل وزارة تستقل في ٧ من رمضان ١٣٧٧هـ بالحكم، وتحمي التوازن بين المهدي والميرغني وتحفظ لهما نفوذهما. وغدا الانقلاب العسكري أمراً محتوماً، والحل الوحيد للأزمة المستحكمة بين أحزاب اشتدت في عداوتها من لبعضها. البلد، وتنكرت لمبادئ الإسلام والحكم، وقام قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود في ٦ من جمادي الأولى ١٣٧٨هـ (١٧ من تشرين

الثاني ١٩٥٨م) بانقلاب عسكري ألغى على أثرة الدستور، وحل المجلسَ النيابي والأحزاب، ثم تسلم رئاسة الدولة من خلال مجلس أعلى للقيادة العسكرية. ويبدو أن رئيس الوزراء كان على علم بالانقلاب قبل وقوعه بأسابيع[١].

وأعلن قائد الثورة حياد السودان وإلغاء تمثيلات الإنكليز من الساحات العامة، ووقع في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) اتفاقية مع جمهورية مصر (الجمهورية العربية المتحدة آنذاك) تنظم شؤون الري والتجارة، وتعويضات السد العالي، لكن هذا الحكم العسكري تحول إلى الاستبدادية الفردية، فأثار ضده نقمة جميع الأحزاب والهيئات، لذا قامت ضده ثورة شعبية عارمة في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (٢١ من تشرين الأول ١٩٦٤م) وأطاحت بحكمه، وعادت بالبلاد إلى النظام الدستوري النيابي، لكن هذه العودة لم تدم أكثر من أربع سنوات حاول خلالها الحزبان الرئيسيان في السودان (حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي) إقامة النظام النيابي التقليدي، فاختير إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الاتحادي رئيسا لمجلس السيادة وانتخبت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في (آذار ١٩٦٨م). وقبل أن يصدر الدستور وبينما كان السياسيون منصرفين إلى الخصومات الحزبية، عاد الجيش مرة أخرى إلى استلام الحكم في انقلاب عسكري آخر في ٢٧ من صفر ١٣٨٨هـ (٢٥من أيار ١٩٦٨م) وتسلم الأمور مجلس ثورة من الضباط الشباب برئاسة «جعفر النميري» وألقي السياسيون من الحزبين في السجن، وأعطيت رئاسة الوزارة مؤقتاً لأحد القضاة «بابكر عوض الله»،

(١) د/ عبدالكريم غرايبه، مرجع سابق، ص٨٥-٨٧.

ثم ما لبث مجلس قيادة الثورة أن تسلم الحكم مباشرة بنفسه. وقد جرت محاولات تمرد ضد الرئيس النميري: منها محاولة من قبل من جماعة المهدي في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) عندما أظهرت عصيانها في جزيرة «أبا»، فاستطاعت الحكومة أن تقضي على المحاولة مستعينة بالطيران المصري، وقد كان حسني مبارك قائد الطيران الذي فتك بجماعة حزب الأمة في جزيرة أبا. كما جرت محاولة أخرى من سكان الجنوب، واستمر العصيان حتى حصلوا من الحكومة على الحكم الذاتي ١٩٧١م. والمعروف أن الجنوب كان قد فتحه الإنكليز قبل الاستقلال للإرساليات الأجنبية والتنصيرية، فلما استقل السودان استغلت القوى الاستعمارية تلك الأقليات النصرانية التي تكونت هناك للتدخل في شؤون السودان، وإثارة العصيان والاضطرابات المسلحة بين فترة وأخرى. كما جرت محاولات انقلابية عسكرية ضد الرئيس النميري، الأولى في عام (١٩٧١م) بقيادة الرائد هاشم العطا، إلا أن الحكومة - بمؤازرة مصر وليبيا- استطاعت القضاء على تلك المحاولة على الرغم من نجاحها في بادئ الأمر. أما المحاولة الأخرى فقد جرت في عام ١٩٧٢م (وأحبطت أيضا. والجدير بالذكر أن هاتين المحاولتين كان وراءهما الحزب الشيوعي السوداني. وانتخب النميري بعد ذلك رئيساً للجمهورية[١].

ومن أهم مشكلات السودان الحالية مشكلة التنمية الاقتصادية، فالمعروف أن دخل السودان يرتفع سنوياً بمعدل ٢٪ تقريباً في حين يزداد سكانه بنسبة ٣٪ وهذا يعني زيادة مستمرة في التخلف، كما أن نمو الوعي

(١) د/ محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

العمالي في المدن وسوء الظروف المعيشية في الريف يزيد من أعباء الحكومة التي تتعاون مع عدد من الدول الصديقة لإقامة عدد من المشروعات الإنمائية.

وقد جرت محاولات انقلابية عدة، وفشلت جميعها، وجرت لقاءات بين السلطة والمعارضة في ٢١ من رجب ١٣٩٧هـ (٧ من تموز ١٩٧٧م)، وتمت المصالحة مع الإخوان المسلمين الذين أخذوا يلحون على تطبيق الشريعة، ولكن ما لبث أن وقع الخلاف، وادعى النميري أنه اكتشف مؤامرة من الاخوان ضده، فأبعدهم في جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ (١٠ من آذار ١٩٨٥م) وألقي القبض على بعضهم، وكانت الإرساليات التنصيرية من وراء ذلك، إذ اهتز كيانها وكيان الدول النصرانية من فكرة تطبيق الشريعة.

وفي ١٦ من رجب ١٤٠٥هـ (٦ من نيسان ١٩٨٥م) قام وزير الدفاع عبدالرحمن سوار الذهب بانقلاب، وسيطر الجيش على الحكم مدة سنة، تم سلمه لحكومة لعلها (مدنية)، وبعد اتفاقية «كوكادام» تم تجميد قوانين الشريعة الإسلامية حسب اقتراح حزب الأمة. وجرت الانتخابات العامة في السودان. وتفوقَ حزب الأمة، وشكل رئيسُه الوزارة مرة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومرة مع الجبهة الإسلامية، وأخيراً مع الحزب الاتحادي الديمقراطي فشكل معه وزارة ائتلافية.

وفي ٢٧ من ذي القعدة ١٤٠٩هـ (٣٠ من حزيران ١٩٨٩م) حصل انقلاب بزعامة العميد عمر حسن البشير، وتسلمت الجبهة الإسلامية الحكم، ولا تزال إلى هذا اليوم. أما مشكلة الجنوب فلا تزال قائمة وتؤرق كل وضع يقوم في السودان[1].

(١) د/ زاهيه قدوره، تاريخ العرب الحديث، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٠٧-٤٠٨.